في اجتماع لمجلس إدارة صندوق إعمار المناطق المتضررة برئاسة رئيس الوزراء :

مناقشة التقرير الخاص بخطوات إعادة إعمار المساكن

التأكيد على سرعة استكمال إعداد المشاريع المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس إدارة صندوق إعمار المناطق المتضررة جراء كارثة الأمطار و السيول بمحافظتي حضرموت و المهرة في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الصندوق الدكتور علي محمد مجور عددا من المواضيع المتصلة بإعادة الإعمار في المناطق المتضررة في المحافظتين وعلى وجه الخصوص في مجالي الإسكان و الطرق، إضافة إلى الخطوات المنجزة في عملية البناء المؤسسي لإدارة الصندوق و أولويات عملها للفترة المقبلة .

وناقش المجلس تقرير وزير الأشغال العامة والطرق عن الخطوات الإجرائية و الفنية التي تم انجازها بالتنسيق مع السلطة المحلية في المحافظتين بشأن إعادة أعمار المساكن.

ثمن جهود وزارة الأشغال في الإعداد للمشاريع الخاصة بالطرقات والأعمال الطارئة

وأوضح انه قد تم إعداد نموذجين للتصاميم الخاصة بإعادة البناء للمساكن المتهدمة بما ينسجم و النمط المعماري و البيئي السائد في المناطق المتضررة مع تحديد الكلفة لكل من المباني الطينية و الجبلية.

مشيرا في نفس الوقت الى انه قد تم إدخال بعض التعديلات على المباني متعددة الأدوار (عمارة سكنية) المقترح من قبل السلطة المحلية في محافظة حضرموت و التي من المتوقع الإنتهاء من إعدادها بصورتها النهائية خلال الأسبوع القادم.

ولفت التقرير الى ان هناك فريقاً فنياً من المهندسين يقوم حاليا بعمل المسوحات الميدانية في مديرية المسيلة محافظة المهرة وذلك بهدف تخطيط و حدة الجوار لمنطقة صرنيت التي تم اختيارها لبناء مساكن للمتضررين في المديرية.. متوقعا الانتهاء من إعداد المخطط خلال شهر من تاريخه.

وفي مجال الطرق تناول التقرير الأعمال الفنية التي تم انجازها في مجالات التوسعة و إعادة التأهيل و الصيانة و على وجه الخصوص توسعة وإعادة تأهيل مقطع الغيظة – نشطون بطول 55 كيلو متراً و أعمال الصيانة و ترميم المقاطع المتضررة على مقطع نشطون سيحوت بطول 161 كيلو متراً وكذا استكمال اعمال توسعة و إعادة تأهيل مقاطع سيحوت – الشحر – الريان بطول 237 كيلو متراً.

مؤكدا انه قد تم الاتفاق مع الصندوق العربي لتمويل عدد من الجسور العلوية والسطحية ،فضلا عن التوقيع مع البنك الدولي على منحه بملبغ 24 مليون دولار لصالح إعادة تأهيل وترميم الطرق المتضررة بمحافظة حضرموت وتحديدا طرق كل من المكلا –سيئون – سيئون –تريم، بن عيفان – العبر، الغرف –ساه .

وبين التقرير ان الوزارة قامت وعبر مكتبها في حضرموت بتوفير عدد من الآليات والمعدات لتنفيذ أعمال التصفية وأزالت مخلفات السيول في عدد من الأودية في المنطقة وللأعمال الطارئة تجنبا لحدوث أي إشكاليات مستقبلية في هذا الجانب.

وقد ثمن المجلس الجهود المبذولة من قبل وزارة الأشغال العامة والطرق في الإعداد للمشاريع الخاصة بتلك الطرقات والأعمال الطارئة التي قامت بها في المناطق المتضررة .

وأكد على ضرورة سرعة استكمال إعداد المشاريع المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ذات الأولوية وذلك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للصندوق لمناقشتها في الاجتماعات القادمة.

واطلع المجلس على الإجراءات الشفافة التي بموجبها تم اختيار المدير التنفيذي للصندوق الدكتور عبد القادر حامد باهارون، والمرتكزة على المنافسة بين المتقدمين لشغل هذه الوظيفة والذين بلغ عددهم 66 شخصا.

وتضمنت الإجراءات تحديد الشروط اللازم توفرها لشغل هذه الوظيفة ،والإعلان عنها ومن ثم استقبال الطلبات وإجراء المفاضلة بين المتقدمين وإجراء المقابلات الشخصية معهم وصولا إلى اختيار الشخص الأكثر حصولا على النقاط والذي توفرت فيه جميع الشروط المعلن عنها .

وقدر المجلس الآلية المتبعة لاختيار المدير التنفيذي للصندوق .. ووجه باهارون بوضع آليه عمل الصندوق للفترة المقبلة.. وحدد الأولويات القادمة بأعداد هيكله الصندوق واختيار فريق العمل من الخمسة الأوائل في قائمة نتيجة المفاضلة بين المتقدمين لشغل وظيفة المدير التنفيذي ،أضافة الى إعداد رؤية حول آلية صرف التعويضات وتحديد نوعيه البناء بعد الاستقصاء الميداني ومعرفة توجهات المواطنين المعنيين في المناطق المتضررة ،فضلا عن إعداد تقرير حول الأراضي المقترحة لإعادة بناء المساكن وإعطائها عناية خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من آليه عمل صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة في محافظة صعدة في تلك الجوانب واختصارا للوقت بما يساعد على التسريع بإجراءات إعادة بناء المساكن.

وكان المجلس قد استعرض محضر اجتماعه السابق واقره .

رئيس مجلس الشورى في افتتاح اجتماع مناقشة تقرير الديمقراطية المحلية:

التحول إلى نظام الحكم المحلي الواسع الصلاحيات سيبدأ تنفيذه بعد التعديلات الدستورية القادمة

صنعاء / سبأ:

حضر رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبدالغني أمس الاجتماع الخاص بمناقشة وإقرار التقرير المتعلق بالديمقراطية المحلية، الذي ينظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والوكالة الدولية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

وفي افتتاح الاجتماع الذي حضره رئيس لجنة السلطة المحلية والخدمات بمجلس الشورى عبد الله مجيديع وعضو مجلس الشورى يحيى العرشي وعدد من المسئولين وممثلي السلطة المحلية وفعاليات المجتمع المدني والإعلام عبر رئيس مجلس الشورى عن سعادته بانعقاد هذا اللقاء الذي يُعنى بالديمقراطية المحلية.

وأكد رئيس مجلس الشورى أن الاجتماع يأتي ضمن الإسهامات الجيدة لفعاليات المجتمع المدني، واصفاً تلك الإسهامات بالرافد المهم للجهد الجاد والمسؤول الذي تبنته وتتبناه الدولة بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وهي ترعى وتنفذ عملية طموحة لتبني أفضل الصيغ المعبرة عن روح وجوهر الديمقراطية المحلية ممثلة بنظام الحكم المحلي.

وقال عبدالعزيز عبدالغني أن اليمن الذي مضى منذ أكثر من سبعة أعوام في تطبيق صيغة أكثر تطوراً لنظام السلطة المحلية منذ عقد أول دورة انتخابات للمجالس المحلية بطريقة الاقتراع السري الحر والمباشر، ينظر إلى السلطة المحلية باعتبارها التجسيد العملي لمفهوم الديمقراطية المحلية.

وأضاف « إن رعاية السلطة المحلية أحد الواجبات الدستورية الأساسية لمجلس الشورى»، معتبراً ذلك مؤشرا على العناية التي توليها الدولة تجاه قضية السلطة المحلية ما جعل منها أحد المرتكزات التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ويعبر عن حيويته وتطوره من خلالها.

وأشار الى أن السلطة المحلية بلغت مراحل متقدمة وأخذت أبعادها العملية في انتخاب محافظي المحافظات بصفتها خطوة هامة على طريق تحقيق حكم محلي واسع الصلاحيات يتمتع باستقلالية إدارية ومالية وأمنية ويكفل انتخاب كافة المستويات القيادية للمجالس المحلية في المحافظات.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أنه قد تحددت معالم هذا التوجه وأبعاده، من خلال مشروع التعديلات الدستورية الذي أعلنه فخامة الأخ الرئيس وأحاله إلى مجلس الشورى الذي قام بدوره بإجراء عملية واسعة من التداول والنقاش والحوار في إطار اجتماعاته ومع مختلف الفعاليات السياسية والقضائية والقانونية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في البلاد.

وقال عبدالغني « إنه لم يعد يفصلنا عن إنجاز استحقاق الحكم المحلي سوى إقرار التعديلات الدستورية الضرورية الذي سيضفي البعد الدستوري والقانوني لتحول البلاد إلى نظام الحكم المحلي» .

وأشار إلى الرسالة الجوهرية، التي تنطوي عليها عملية التحول نحو نظام الحكم المحلي والمتمثلة في الحرص على إضفاء البعد التنموي للديمقراطية المحلية.

وأردف رئيس مجلس الشورى « إذا كانت الديمقراطية المحلية هي الإطار الملائم الذي تنتظم فيه جهود المجتمع بأوسع إطار ممكن من الصلاحيات، فإن نجاح المجتمعات المحلية في الإيفاء باستحقاقات التنمية على أساس من الفهم بالاحتياجات والأولويات هو الذي سيضفي على الديمقراطية المحلية والصلاحيات الواسعة معناهما الحقيقي».

ونوه عبدالغني بما تحظى به المرأة في اليمن من تمكين واهتمام يشكل أحد أولويات نظامنا الديمقراطي ، مؤكداً الحرص على أن تنال المرأة حقوقها الكاملة في ما يتعلق بدورها في المجتمع وفي مقدمتها اعتماد نسبة تمثيل عادلة للمرأة في مجلسي الشورى والنواب وفي المجالس المحلية.

معبراً عن ثقته بحصول المرأة على حقوقها العادلة لتسهم بدورها في بناء المجتمع والوطن، وفي تحقيق التنمية.

من جانبهما استعرض رئيس مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان عزالدين الأصبحي وممثل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أيمن أيوب الجهود المبذولة في سبيل إنجاز الدراسة الميدانية التقييمية للديمقراطية المحلية في اليمن.

وأشارا إلى أن الدراسة أجريت في أربع مديريات من أربع محافظات هي مديرية القاهرة بمحافظة تعز، ومديرية الشيخ عثمان بمحافظة عدن، ومديرية معين بأمانة العاصمة، ومديرية المكلا بمحافظة حضرموت.

وأوضح الأصبحي وأيوب أن هذه الدراسة جزء من عملية تقييم لمستوى تطبيق أنظمة السلطة المحلية على أساس من الديمقراطية المحلية وتنفذها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في أربع دول عربية تشمل اليمن، مصر، الأردن، والمغرب.

وبيّنا أن الدراسة الميدانية نتج عنها تقرير سيكون محور النقاشات التي سيجريها المشاركون في هذا اللقاء بهدف إثرائه وإقرار صيغته النهائية.

القبض على متهم بالانتماء للقاعدة بعد شهر من ملاحقته

صنعاء/ متابعات:

قال مصدر إن أجهزة الأمن ألقت القبض على ثلاثة أشخاص بينهم متهم بالانتماء لتنظيم القاعدة في اليمن خلال عملية مداهمة نفذتها عناصر مكافحة الإرهاب لمنزل في العاصمة صنعاء منتصف الأسبوع الجاري .

ونقل موقع المؤتمرنت عن المصدر أن الشخص الذي القي القبض عليه هو مساعد أحمد ناجي البربري الذي سبق وتمكن من الفرار خلال عملية مداهمة قوات الأمن لمنزله في 19 يناير الماضي في العاصمة وأسفرت عن مصرع إرهابيين أحدهم سعودي يدعى سالم محمد مقصف فيما القي القبض على الثالث.

وأضاف المصدر- الذي طلب عدم الكشف عن هويته -أن القوات الأمنية داهمت منزلا في منطقة سكنية بالعاصمة صنعاء فجر يوم الاثنين الماضي بعد حصولها على معلومات استخبارية تفيد باختباء أحد العناصر المطلوبة لصلته بإحدى خلايا تنظيم القاعدة في اليمن التي نشطت في الأشهر القليلة الماضية.

قال المصدر:إن تبادلاً لإطلاق النار وقع بين الأمن وثلاثة أشخاص بينهم المطلوب الرئيسي في الخلية التي فككت في يناير الماضي والأخرين هما أقربائه الذين قاما بإيوائه في منزلهما بصنعاء.

وأضاف المصدر»إن المجموعة استسلمت وقد أصيب الإرهابي المطلوب مساعد أحمد ناجي الملقب بـ(البربري)من أبناء محافظة الجوف ،فيما أصيب أربعة من أفراد الأمن بجروح متفاوتة خلال العملية» .

وكانت مصادر أمنية أعلنت في 20 يناير الماضي نتائج التحقيقات الأولية التي أجرتها أجهزة الأمن مع الإرهابي عبد الرحمن علي محمد غراب المقبوض عليه عقب مداهمة منزل يختبئ فيه وخليته المكونة من أربعة أعضاء متصلة بتنظيم القاعدة بينهم سعودي أن هؤلاء العناصر متورطون في عملية الهجوم على مدرسة للبنات قرب السفارة الأمريكية بصنعاء.

كما أشارت النتائج إلى أن تلك المجموعة كانت تستعد لتنفيذ هجمات ضد مصالح حكومية ومنشات نفطية وأجنبية في اليمن.

وعثر رجال الأمن على أسلحة متنوعة بينها اثنين من الأحزمة الناسفة وبندقيتين كلاشنكوف وقنابل يدوية وكذا دراجة نارية كان أعضاء الخلية يستخدمونها في تنقلاتهم.

بعد شهر من نشره في عدة صحف ومواقع إخبارية

جامعة (الإيمان) ترسل رداً متأخراً إلى عنوان واحد فقط

تلقت الصحيفة مساء أمس الخميس 26/2/2009م عبر الفاكس رداً من جامعة الإيمان على خبر نشرته بحسب المعايير والأعراف المهنية مع ذكر مصدره (نبأ نيوز) في عددها الصادر يوم السبت 24 يناير 2009م حول احتشاد (70) مرشدة في مقر الاتحاد العام لنساء اليمن، شكون من تعبئتهن في هودج تابع لجامعة (الإيمان) بأفكار تناهض حقوق المرأة في العمل وتولي وظائف الولاية العامة في المناصب الوزارية والدبلوماسية والبرلمانية والقضاء وهو ما يتعارض مع البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس ولكل ما تتطلع إليه الدولة اليمنية الحديثة.

وتضمن التقرير الإخباري الذي نشرته الصحيفة نقلاً عن (نبأ نيوز) – بحسب الأعراف الصحفية المرعية – تأكيداً من المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن يفيد بتعرض مرشدات دينيات يتبعن وزارة الأوقاف لعمليات غسل دماغي، مع تصريح للأخت/ رمزية الإرياني رئيسة الاتحاد العام لنساء اليمن أكدت فيه أن أبواب الاتحاد مفتوحة لكل الأخوات المرشدات واستعداده لتقديم أي مساعدة مطلوبة.

ويصر الرد الذي وصلنا من الجامعة مساء أمس على أن المحاضرات التي ألقيت على المرشدات في نادي (الهودج) التابع لجامعة الإيمان انطلقت من رؤية شرعية موصلة بالدليل ومستمدة من الشريعة الإسلامية التي يلتزم بها الدستور اليمني، في إشارة إلى تمسك الجامعة بآراء شيوخها الذين ينكرون حق المرأة في العمل وتولي وظائف الولاية العامة ويعتبرون ذلك مخالفاً للشريعة الإسلامية وللدستور، على عكس ما هو معمول به في اليمن وكل البلدان الإسلامية وبضمنها بلدان مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي فتحت مجال العمل واسعاً أمام النساء وعينت أول امرأة في منصب وزاري منتصف هذا الشهر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل البلدان الإسلامية التي تعلن التزامها بالشريعة الإسلامية لا تتفق مع من ينكرون حق المرأة في العمل وتولي وظائف الولاية العامة، باستثناء شريعة (إمارة طالبان) سيئة الصيت.

وجاء رد جامعة الإيمان بأسلوب يوحي بأنها تمثل – حصرياً – صاحبة الحق في تعريف الشريعة الإسلامية وتطعن كل من يخالف رؤية وأفكار شيوخها الذين يتمسكون بوجهات نظرهم وآرائهم الخاضعة للنقد والنقض والخلاف ، ويستغربون ــ في الوقت نفسه ــ من مخالفيهم ما وصفتها رسالة الرد بـ (محاولة إثارة التعارض والتناقض بين المفاهيم التي تناولتها تلك المحاضرات ، وبين السياسة الرسمية للجمهورية اليمنية التي يلتزم دستورها بالشريعة الاسلامية كمصدر لجميع التشريعات) بحسب ما جاء في الرد الذي يوحي أسلوبه باحتكار تعريف الشريعة الاسلامية لشيوخ جامعة الايمان من دون غيرهم !!.

ولما كانت الصحف تنشر تقارير إخبارية نقلاً عن مصادرها فإنها ليست معنية بالرد على التقارير الإخبارية التي تنشرها إلى جانب صحف ومواقع إخبارية عديدة، ويتم فيها الإلتزام بذكر المصدر، خصوصاً إذا جاء الرد متأخراً جداً بعد شهر من نشره(!!!).

وكان الأحرى بالإخوة في جامعة (الإيمان) إرسال الرد في حينه إلى مصدر الخبر (نبأ نيوز) ونفي أو تأكيد ما جاء على لسان المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنساء اليمن والأخت رمزية الإرياني رئيسة الاتحاد، علماً بأن الخبر تداولته صحف ومواقع إخبارية عديدة كان من بينها صحيفة (14 أكتوبر).

كما كان حرياً بالجامعة ألا تتأخر كثيراً – لمدة شهر– عن توضيح موقفها مما نشرته الصحف والمواقع الإخبارية حول هذا الموضوع، وبوسع الصحيفة – إذا أرادت الجامعة – إعادة فتح هذا الملف حتى يعرف الرأي العام حقيقة ما جرى في ذلك الهودج، والتعرف على آراء المرشدات اللاتي احتشدن في مقر الاتحاد العام لنساء اليمن للشكوى من الأفكار التي تم تعبئتهن بها في (هودج) جامعة الإيمان ورأي قيادة الاتحاد بهذا الشأن.